الوزارة تسلمت 400 ألف جرعة من لقاح الحمى القلاعية بتمويل حكومي

"الزراعة" والجامعة العربية الأمريكية توقعان مذكرة تعاون لتعزيز الشراكة العلمية والتدريبية

رام الله- الحياة الجديدة- وقعت وزارة الزراعة والجامعة العربية الأمريكية، الأربعاء، مذكرة تعاون لتعزيز الشراكة بين الجانبين في المجالات الزراعية والعلمية والأكاديمية والتدريبية، وربط التعليم والبحث العلمي باحتياجات القطاع الزراعي.

جاء ذلك خلال استقبال وزير الزراعة رزق سليمية، في مقر الوزارة بمدينة رام الله، رئيس الجامعة براء عصفور والوفد المرافق له، حيث بحث الجانبان سبل تطوير التعاون المشترك والاستفادة من الإمكانات البحثية والفنية والأكاديمية لدى الطرفين.

وأكد سليمية أهمية التكامل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتطوير التعليم الزراعي وتحديث التخصصات بما يتلاءم مع احتياجات القطاع، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والمائي، والزراعة الذكية، والصناعات الزراعية والغذائية، والري وإدارة الجفاف والتربة، مشيراً إلى استعداد الوزارة لتعزيز التعاون من خلال مرافقها، وعلى رأسها المركز الوطني للبحوث الزراعية.

من جانبه، أشاد عصفور بدور وزارة الزراعة في دعم المزارعين وتطوير القطاع الزراعي، مؤكداً استعداد الجامعة لتفعيل تعاون فاعل مع الوزارة وربط التعليم والبحث العلمي باحتياجات القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تطوير الكفاءات والخبرات الفلسطينية.

وتتضمن مذكرة التعاون تنفيذ برامج وأنشطة إعلامية وتوعوية مشتركة، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل وفعاليات علمية، وتوفير فرص تدريب عملي لطلبة الجامعة في مرافق الوزارة، إلى جانب تبادل الخبرات والمعرفة. كما تشمل تقديم منح دراسية جزئية لدرجة الماجستير لعدد من موظفي الوزارة في التخصصات ذات العلاقة، بما يعزز القدرات المؤسسية ويدعم خدمة القطاع الزراعي والأمن الغذائي والمائي.

من جانب آخر، تسلمت وزارة الزراعة، الأربعاء، 400 ألف جرعة من لقاح الحمى القلاعية من نوع "SAT-1"، بتمويل من الحكومة الفلسطينية بلغت قيمته 2.8 مليون شيكل، في إطار استكمال الحملة الوطنية للتطعيم والترقيم وحماية الثروة الحيوانية.

وأوضحت الوزارة أن الحملة، التي أطلقت مطلع حزيران/يونيو الماضي، تجاوزت حتى الثلاثاء الماضي 140 ألف عملية تطعيم وترقيم، وتواصل طواقمها تنفيذ مرحلتها الأولى في المناطق ذات الأولوية، خاصة مسافر يطا والأغوار الشمالية.

وأضافت أن الجرعات الجديدة ستوزع على محافظات الوطن وفق الاحتياجات والأولويات، تمهيدا لتوسيع عمليات التحصين لتشمل مختلف قطعان الأغنام والأبقار.

وأكدت أن توفير اللقاحات بتمويل حكومي يأتي ضمن جهود الوقاية من الأمراض الحيوانية ودعم المربين والحد من الخسائر الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي، مشيرة إلى أنها تسلمت مؤخرا 500 ألف جرعة من لقاح الحمى المالطية لتحصين الأغنام والماعز، ضمن منحة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بتمويل إيطالي. ودعت المربين إلى التعاون مع الطواقم البيطرية وترتيب عمليات تحصين وترقيم قطعانهم، مؤكدة أن التطعيمات تقدم مجانا.

فتوح يبحث مع كوادر فتح في الخليل الاستحقاقات الوطنية المقبلة

رام الله- الحياة الجديدة- بحث رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، الأربعاء، مع مجموعة من كوادر حركة "فتح" في محافظة الخليل، الاستحقاقات الوطنية المقبلة، وفي مقدمتها انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي، وأهمية إنجاحها بما يعزز المشاركة الوطنية ويدعم تفعيل المؤسسات الفلسطينية وترسيخ الحياة الديمقراطية. كما بحث اللقاء الأوضاع السياسية والميدانية في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وتصاعد الاستعمار والاقتحامات في الضفة الغربية، والأوضاع الصعبة في قطاع غزة، إلى جانب سبل تعزيز التماسك والوحدة الداخلية وتوحيد الجهود الوطنية والتنظيمية في مواجهة التحديات الراهنة. وأكد فتوح أهمية تعزيز وحدة حركة "فتح" وتماسكها والحفاظ على دورها الوطني، مشددًا على ضرورة حماية قضية الأسرى، وفي مقدمتها قضية الأسير مروان البرغوثي، وتوحيد الجهود الوطنية والتنظيمية دعمًا لقضيته وقضية الأسرى في سجون الاحتلال. وشدد على أن المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز الوحدة الوطنية والتنظيمية وتغليب المصلحة الوطنية العليا، وتوحيد الجهود في مواجهة التحديات التي تستهدف القضية الفلسطينية ومشروعها الوطني، مؤكدًا أهمية الحفاظ على صمود شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة. من جانبهم، أكد كوادر حركة "فتح" في محافظة الخليل دعمهم للقيادة وتوجهاتها الوطنية، والتزامهم بوحدة الحركة وتعزيز تماسكها، ومواصلة العمل لخدمة أبناء شعبنا وحماية المشروع الوطني.

وزارة العمل: تمكين الشباب وتوفير العمل اللائق أولوية وطنية واستثمار في مستقبل فلسطين

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزارة العمل، لمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف الثاني عشر من آب من كل عام، أن الشباب الفلسطيني يمثلون الثروة الوطنية الحقيقية، وأن الاستثمار في قدراتهم ومهاراتهم وتوفير فرص العمل اللائق لهم يشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد وطني أكثر صمودًا واستدامة، وتعزيز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية، رغم الظروف الاستثنائية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني.

وأوضحت الوزارة أن الشباب الفلسطيني يواجهون تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل، وتقييد الحركة والوصول إلى أماكن العمل، وفقدان عشرات الآلاف من فرص العمل، وتراجع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب والخريجين.

وأشارت إلى أن هذه الظروف أسهمت في زيادة حالة عدم اليقين وتعزيز دوافع الهجرة والبحث عن فرص خارج الوطن، ما يستدعي تدخلات وطنية متكاملة توفر للشباب بدائل اقتصادية حقيقية، وتحمي حقهم في العمل اللائق والحياة الكريمة، وتعزز صمودهم وبقاءهم في وطنهم.

وقالت وزيرة العمل، إيناس العطاري، إن معالجة بطالة الشباب لا تقتصر على توفير فرص تشغيل مؤقتة، بل تتطلب بناء مسارات مستدامة تربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتدعم الريادة والابتكار والعمل الرقمي، وتمنح الشباب الثقة بأن مستقبلهم يمكن أن يُبنى داخل وطنهم، مؤكدة أن تمكين الشباب هو استثمار في صمود المجتمع الفلسطيني وقدرته على التعافي والتنمية.

واضافت انه انطلاقًا من مسؤوليتها الوطنية، تواصل وزارة العمل تنفيذ سياسات وبرامج تستجيب لاحتياجات الشباب وأولويات سوق العمل، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام 2025-2027، من خلال تطوير منظومة التدريب المهني والتقني، ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز خدمات التشغيل والإرشاد المهني، ودعم المشاريع الريادية والصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع المبادرات التعاونية الحديثة، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والدولية، بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة، وتسهيل انتقال الشباب من التعليم والتدريب إلى سوق العمل.

وأكدت العطاري أن الوزارة تبذل جهودًا في تنفيذ مبادراتها وبرامجها التنموية والتشغيلية التي تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والمتعطلين والباحثين عن عمل، من خلال ذراعها التنفيذي الصندوق الفلسطيني للتشغيل وبالتعاون مع مختلف الشركاء، بهدف تمكين الباحثين عن العمل وتأهيلهم ورفع جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل.

وأوضحت أن جهود الوزارة تتكامل مع منظومة التدريب المهني التي تضم 74 برنامجًا تدريبيًا في 14 مركز تدريب مهني تابعة للوزارة وموزعة على محافظات الوطن، بما يضمن تزويد المتدربين بالمهارات والكفايات التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل وتعزز فرص تشغيلهم وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا.

وأضافت أن الوزارة تعمل، بالتوازي مع ذلك، على تطوير قطاع العمل التعاوني من خلال نشر ثقافة الفكر التعاوني، ولا سيما بين الشباب والنساء، وتشجيعهم على تأسيس تعاونيات حديثة ونوعية وريادية تواكب التطورات التكنولوجية وتستجيب لاحتياجات السوق، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاج والاعتماد على الذات، مؤكدة أن قطاع التعاونيات يشكل رافعة مهمة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت إلى مواصلة العمل على دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث طورت الوزارة المنصة الوطنية للريادة لتعزيز وتمكين الرياديين وأصحاب المشاريع الناشئة وربطهم ببرامج الدعم والتمويل والتدريب، باعتبار الريادة أحد المسارات الفاعلة لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقالت انه في إطار التحول الرقمي، تعمل الوزارة على تطوير المنصة الوطنية للتشغيل JobMatch، المدعومة بأدوات الذكاء الاصطناعي، بهدف تسهيل الربط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، وتحسين المواءمة بين مهارات الشباب والفرص المتاحة، بما يشمل فرص العمل الرقمية والعمل عن بُعد.

واضافت: كما تعمل الوزارة على تطوير بوصلة سوق العمل الفلسطيني لتوفير بيانات ومؤشرات دقيقة ومحدثة حول احتياجات المحافظات والقطاعات الاقتصادية، وتحديد المهن والمهارات المطلوبة والفجوات القائمة، بما يساعد في توجيه سياسات وبرامج التدريب والتشغيل على أسس علمية وأكثر كفاءة.

وتابعت: في إطار توسيع فرص التشغيل والتمكين الاقتصادي، تواصل وزارة العمل بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والشركاء الدوليين، لتنفيذ برامج تستهدف التدريب المرتبط بالتشغيل، والتدريب في مواقع العمل، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة، وتوفير فرص عمل مستدامة، مع إعطاء أولوية للشباب والخريجين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمناطق المهمشة والمتضررة.

ودعت وزارة العمل جميع الشركاء الوطنيين والدوليين إلى الانتقال من التدخلات قصيرة الأجل إلى برامج تشغيل وتنمية مستدامة، وتوحيد الجهود والموارد ضمن رؤية وطنية تستند إلى بيانات سوق العمل واحتياجات القطاعات الاقتصادية، بما يضمن وصول البرامج إلى الشباب الأكثر تضررًا، ويسهم في الحد من البطالة والفقر، وتعزيز صمود الشباب وثقتهم بمستقبلهم داخل وطنهم.

وأكدت الوزارة أهمية إشراك الشباب أنفسهم في تصميم سياسات وبرامج التشغيل والتدريب والتمكين الاقتصادي، والاستماع إلى أولوياتهم وتطلعاتهم، باعتبارهم شركاء في صنع القرار وليسوا مجرد مستفيدين من البرامج، بما يضمن تطوير تدخلات واقعية تستجيب للتحولات المتسارعة في سوق العمل، مشيرة إلى إطلاق المجلس الاستشاري الشبابي ومجلس القدس للتشغيل والتنمية الاقتصادية.

وفي اليوم العالمي للشباب، جددت وزارة العمل التزامها بمواصلة العمل، بالتعاون مع جميع الشركاء، من أجل بناء سوق عمل فلسطيني أكثر مرونة وشمولًا وعدالة، يضمن للشباب فرصًا متكافئة في التدريب والعمل والإنتاج والابتكار، ويحمي حقوقهم، ويعزز دورهم بوصفهم شركاء حقيقيين في بناء الاقتصاد الوطني وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وتحقيق التنمية المستدامة.

ندوة في بيت لحم تؤكد أهمية تعزيز السلم الأهلي وترسيخ سيادة القانون وقيم المواطنة

بيت لحم- الحياة الجديدة- أكدت شخصيات وطنية ودينية ومجتمعية، خلال ندوة حوارية عقدت أمس الخميس في مدينة بيت لحم، أهمية تعزيز السلم الأهلي وترسيخ سيادة القانون وقيم المواطنة، ومأسسة جهود الإصلاح، بما يحافظ على وحدة المجتمع الفلسطيني وتماسكه في ظل الظروف الراهنة.

وأكد المشاركون أن السلم الأهلي مسؤولية جماعية، وأن حماية النسيج الاجتماعي تتطلب تعاوناً مستمراً بين المؤسسات الرسمية والقوى المجتمعية والدينية والوطنية، وترسيخ ثقافة الحوار والاحتكام إلى القانون، ونبذ الطائفية والفئوية والانقسام، بما يعزز الشراكة الوطنية ويقوي قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة التحديات

وجاءت الندوة، التي نظمتها الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي (IACA)، تحت عنوان «شركاء في الوطن شركاء في الصمود... السلطة والمجتمع في تعزيز السلم الأهلي»، بمشاركة محافظ بيت لحم محمد طه، والمفوض العام لهيئة التوجيه الوطني والمعنوي والناطق الرسمي لقوى الأمن اللواء أنور رجب، والأمين العام للحملة الأكاديمية الدولية د. رمزي عودة، ورئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس المطران عطا الله حنا، ومفتي محافظة بيت لحم الشيخ عبد المجيد عطا، وممثل اللجنة العليا للسلم الأهلي والإصلاح جمال الدرعاوي، فيما أدار الندوة جورج قنواتي. وأكد اللواء رجب أهمية سيادة القانون وتعزيز قيم المواطنة، مثمناً دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار وصون السلم الأهلي، ومشدداً على ضرورة تكامل الأدوار الرسمية والمجتمعية في مواجهة التحديات الداخلية وتعزيز حالة الاستقرار.

ودعا محافظ بيت لحم إلى تعزيز السلم الأهلي، وقطع الطريق أمام محاولات إضفاء طابع طائفي على النزاعات الشخصية، محذراً من خطورة تحويل الخلافات الفردية إلى قضايا تمس النسيج الاجتماعي، ومؤكداً ضرورة معالجة النزاعات ضمن الأطر القانونية والمجتمعية.

من جانبه، شدد المطران حنا على عمق الوحدة الوطنية بين المسيحيين والمسلمين، رافضاً الانخراط في النزاعات الطائفية أو الفئوية، ومؤكداً أن أبناء الشعب الفلسطيني، بمختلف مكوناتهم، شركاء في الوطن والمصير، وأن الحفاظ على الوحدة الوطنية يمثل ركيزة أساسية للصمود. وأكد الشيخ عطا، أن الدين الإسلامي يقوم على قيم التسامح وقبول التعدد واحترام الآخر، مشدداً على أن الاختلاف بين مكونات المجتمع لا ينبغي أن يكون مدخلاً للفرقة والانقسام. ودعا إلى عدم الانسياق وراء الدعوات الطائفية والفئوية، مؤكداً أهمية الحفاظ على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وترسيخ ثقافة التعايش والتسامح والاحترام المتبادل بين أبناء المجتمع الفلسطيني بمختلف مكوناته.

وطالب الدرعاوي بتشكيل مجلس استشاري برئاسة محافظ بيت لحم، يضم مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، بهدف مأسسة جهود الإصلاح وتوحيدها، والمساهمة في تخفيف حدة النزاعات العشائرية ومعالجة الخلافات بصورة مؤسساتية ومنهجية.

بدوره، دعا د. عودة إلى تطبيق سياسات التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأقل حظاً، مشيراً إلى أهمية مراعاة احتياجات وحقوق فئات مثل المسيحيين واللاجئين وسكان المناطق المصنفة «ج»، بما يعزز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وترسيخ مفهوم المواطنة.

القاهرة: فلسطين تودع وثيقة تصديقها على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة "الاستنساخ البشري"

القاهرة- وفا- أودعت دولة فلسطين، أمس الخميس، وثيقة تصديقها على "الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري"، الموقعة بالجمهورية التونسية في 4 آذار/ مارس 2019، وذلك في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية. وقد أودع المندوب الدائم لدولة فلسطين بالجامعة العربية السفير مهند العكلوك، وثيقة التصديق على الاتفاقية والصادرة بقرار قانون من رئيس دولة فلسطين محمود عباس، حيث فوضت وزيرة الخارجية والمغتربين فارسين شاهين السفير العكلوك بالتوقيع، وإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية لدى الجامعة العربية.

وجرت مراسم التوقيع بحضور المشرفة على قطاع الشؤون القانونية في الأمانة العامة، وزيرة مفوضة مها بخيت، ومديرة إدارة المعاهدات والقانون الدولي، وزيرة مفوضة سالي صبري، بالإضافة إلى عدد من كادر مندوبية فلسطين بالجامعة العربية وقطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

وقال العكلوك، إن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون العربي، في منع ومكافحة الاستنساخ البشري وكشفه بكل أشكاله وأنواعه، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها. وأوضح مندوب دولة فلسطين، أن الاتفاقية تدخل حيز النفاذ بعد مضي 30 يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار من سبع دول عربية لدى الأمانة العامة، وذلك عملا بالفقرة (1) من المادة (34) منها، داعيا بقية الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية، إلى استكمال المصادقة عليها.

يذكر أن 15 دولة وقعت على الاتفاقية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، وجمهورية موريتانيا، والجمهورية اليمنية. فيما صدقت عليها 5 دول عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، ودولة فلسطين، ودولة قطر.